

علوم اقتصادية وتجارية و علوم التسيير
سنة اولى جذع مشترك



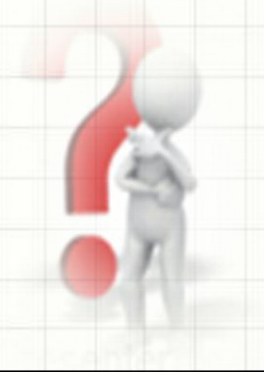
الفصل الثالث:

المشكلة الاقتصادية والانظمة الاقتصادية



الأستاذة: د. حملوي سكيينة

المكتسبات السابقة



حتى يتسنى للطالب الإستيعاب الجيد لمحاور الدرس، عليه أن يكون :

1. فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية.
2. ملما عناصر المشكلة الاقتصادية وخصائصها.

اهداف التعلم



في نهاية هذا الدرس (الفصل) يكون الطالب قادرا على:

1. التمييز بين الانظمة الاقتصادية.
2. تحديد الفرق حل المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية.

محتوى الفصل

- ✓ مقدمة
 - ✓ النظام الاقتصادي الراسمالي
 - ✓ النظام الاقتصادي الاشتراكي
 - ✓ النظام الاقتصادي المختلط
 - ✓ النظام الاقتصادي الاسلامي
-

مقدمة :

النظام الاقتصادي بشكل عام : هو مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة و المحدودة بعقلانية وكفاءة لإشباع حاجات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق الرفاه الاقتصادي . وظيفة النظام الاقتصادي : تتمثل وظيفه النظام الاقتصادي في العمل على حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة بندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية ، لذلك فإن النظام الاقتصادي (سواء من حيث المفهوم او الوظيفة) يرتبط بالمشكلة الاقتصادية.

النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر : يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من انتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الانتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الانتاج و الرأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.

خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي :

- الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج .
- اعتماده على اليه السوق (قوى العرض والطلب) في تنظيم العمليات الاقتصادية.
- سياده المنافسة بين المنتجين ، وتتحول الى منافسه احتكاريه في مراحلها المتطورة.
- يهدف النظام الرأسمالي من خلال العملية الانتاجية الى تحقيق اقصى الارباح الممكنة .
- دور الدولة في العملية الانتاجية يكون محدود ، ويقتصر على مجالات معينه كالأمن والدفاع ، واعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية .
- التفاوت الواسع في مستويات الدخل بين افراد المجتمع.
- ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة وسياسة الخصخصة .

ب- النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي: الاشتراكية اصطلاح واسع المعنى وفق اختلاف المذاهب العديدة ، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية، ومناصر لفكرة إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، فالنظام الاشتراكي نظام تمتلك فيه الدولة عوامل الانتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي.

- خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:
- الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .
- وجود اجهزة مسؤولة عن وضع وتنظيم العمليات الاقتصادية تخطط مركزي .
- لا توجد منافسه بين المنتجين ، ولا يهدف لتحقيق الربح.
- وجود اهداف اساسية تحددتها الدولة .
- لا يوجد تفاوت واسع في مستويات الدخل بين افراد المجتمع .

النظام الاقتصادي المختلط: الذي يجمع بين النظامين السابقين هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة اقتصادية أي سمات نظامين أو أكثر، ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معيناً بصفاته النقية الأصلية، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية أو في الإثنين معاً، وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاماً اقتصادياً مختلطاً.

خصائص النظام الاقتصادي المختلط :

- وجود القطاع العام جنبا الى جنب مع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .
- وجود التخطيط او التوجيه الحكومي والية السوق معا .
- تقوم الدولة بمراقبه نشاطات القطاع الخاص .
- حماية سيادة المستهلك .
- تامين الدولة لمصالح العمل والعمال ضد البطالة .
- الحد من سيطرة الاحتكارات .

النظام الاقتصادي الاسلامي : ان النظام الاقتصادي الاسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه، باعتبار أن الاسلام صالح لكل زمان ومكان.

مبادئ النظام الاسلامي : يرتكز النظام الاقتصادي الاسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، وفيمايلي نعرض بشكل موجز أهمها:

مبدأ العقيدة: ان النظام الاسلامي نابع من العقيدة الإسلامية ، ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية فالأساس الأول يتعلق بالاستخلاص، فالإنسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض ، والأساس الثاني التسخير ذلك أن الأرض بما فيها مسخرة ، والأساس الثالث الانتفاع فتسخير الأرض واستحلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد، والأساس الرابع الوسائلية فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وإنما وسيلة لعبادة الله والحفاظ على الدين، والأساس الخامس العمومية فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها الله فريقا من الناس دون غيره، والأساس السادس المكانة ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة، أما الأساس السابع المسؤولية فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دينوية ومسؤولية أخروية.

مبدأ الأخلاق: لا تنفصل النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها.

مبدأ الثواب والعقاب: ان المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

مبدأ الحلال والحرام: تتدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والاباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الاسلامي.

المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية: تقوم المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع أي كانت درجة تقدمه ومهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق، ويكمن الفارق بين هذه المجتمعات في كيفية ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة. ففي النظام الاشتراكي تمتلك الدولة دون غيرها كل موارد الثروة فهي تنظم الموارد على وجه الذي يحقق اقصى اشباع. اما النظام الرأسمالي هو الذي يقوم على الملكية موارد الثروة ملكية خاصة فيقوم الثمن بالدور الرئيسي في حل المشكلة الاقتصادية. اما النظام الاسلامي ان حل للمشكلة الاقتصادية تبدا من الانسان وسلوكه الذي يجب ان يقوم على المبادئ الاخلاقية، انه لا يعترف بالمشكلة الندرة كون الطبيعة مسخرة لجميع البشر وعلى هذا الاخير تحقيق رغباته وحاجاته منها باستخدام تفكيره وامكانياته، وبالتالي هذا الاخير هو الذي وصل الى السبب الرئيسي في المشكلة.

قائمة المراجع



- [01]: شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2018.
- [02]: عبد الحكيم طليبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الانتاج، جامعة القاهرة، 2007؛
- [03]: محمد بن بو زيان، عبد اللطيف مصطفى، أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2015؛ .
- [04]: محمد طاقة، محمد الزيود، وليد احمد صافي، حسين عجلان، اساسيات علم الاقتصاد، ط2، مكتبة الجامعة، اثناء للنشر والتوزيع، الاردن، 2019؛